سجلات بيت المال فى الفترة من ١٢٥٢ هـ/ ١٨٣٦ م إلى ١٣٢٠ هـ / ١٩٠٢ م
دراسة أرشيفية ووثائقية (مع نشر وتحقيق نماذج من الوثائق المدونة بالسجلات)(*)

عرض
دكتور/ عصام احمد عيسوى
مدرس الوثائق والمعلومات
بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات – كلية الآداب – جامعة القاهرة

تتناول هذه الرسالة دراسة سجلات بيت المال المحفوظة فى دار الوثائق القومية بالقاهرة ، والتى يبلغ عددها (٦٦٥٩) سجلاً تتناول الفترة من عام ١٨٣٦ م إلى عام ١٩٠٢ م وهى الفترة التى انتجت فيها هذه السجلات أثناء أداء بيت المال وفروعه والمصالح التابعة له لنشاطاتهم الإدارية والمالية والشرعية المختلفة .

ولقد أنشئ بيت المال فى مصر عام ٢٠ هـ/ ٦٤١ م فى عهد عمر بن الخطاب الذى أنشأ مختلف الدواوين ، ووضع لبنة التنظيم الإدارى للدولة الإسلامية القائمة .

وكان وضع بيت مال مصر يختلف من عصر إلى عصر ، حيث ارتبط باختلاف الوضع السياسى لمصر ، فعندما كانت مصر إحدى الولايات التابعة للدولة الإسلامية ، كان بيت المال المصرى يتبع بيت المال المركزى فى عاصمة الدولة الإسلامية القائمة ، وعندما كانت مصر مقراً للخلافة والحكم كان بيت المال يقام فى عاصمتها .

واستمر بيت المال فى مصر – كإحدى الإدارات المالية – حتى بداية عصر محمد على ، كذلك فقد ناله قسطاً من التطوير والتغيير والتحديث الإدارى والمالى الذى شهدته الإدارة الحكومية فى مصر على أيدى محمد على وخلفائه فى الحكم حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادى . فعندما تولى محمد على باشا حكم مصر (١٨٠٥ م) كانت إدارة بيت مال مصر تنقسم إلى عدة إدارات مختلفة وهى (بيت مال العامة والخاصة) و (بيت مال الأغوات) ، وكانت هذه الإدارة تخضع

(*) عصام أحمد حسين أحمد عيسوى . سجلات بيت المال فى الفترة من عام ١٢٥٢ هـ/ ١٨٣٦ م إلى عام ١٣٢٠ هـ/ ١٩٠٢ م : دراسة أرشيفية ووثائقية مع نشر وتحقيق نماذج من الوثائق المدونة بالسجلات / إعداد عصام أحمد حسين أحمد عيسوى ؛ إشراف محمود عباس حمودة، القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات ، ٢٠٠١ م . – ٣٠٠ ورقة : إيض ؛ ٢٧ سم (رسالة دكتوراه) .

لإشراف الإدارة العليا للدولة العثمانية باعتبار أن مصر كانت تمثل إحدى الولايات العثمانية آنذاك .

وقد استمر ذلك حتى أصدر محمد على قانون (السياستنامة الملكية) فى عام ١٢٥٣ هـ/ ١٨٣٧ م ، والذى كان يهدف إلى تنظيم الإدارة الحكومية فى مصر ، والتى كان من بينها (إدارة بيت المال) التى تغيرت تبعيتها فى القرن التاسع عشر على عدد من الدواوين الحكومية وهى ديوان الخديوى ، وديوان عموم البحرية ، وديوان المالية ، وديوان الداخلية ، وديوان محافظة مصر ، **وذلك حتى تم إلغاؤه فى عام ١٣١٤ هـ/ ١٨٩٦ م .**

وقد شهدت إدارة بيت المال عدة تغييرات منذ عام ١٢٥٣ هـ/ ١٨٣٧ م ، حيث بدء فى إنشاء عدد من الفروع فى المحافظات والمديريات المختلفة فى الوجهين البحرى والقبلى بعد أن كانت تختص دواوين عموم المديريات بتنفيذ اختصاصات بيت المال فى هذه الأقاليم .

واستمرت **إدارة بيت مال مصر وفروعه بالأقاليم** تتطور تطوراً مطرداً وذلك حتى عام ١٢٨١ هـ/ ١٨٦٤ م عندما تقرر إعادة تنظيم إدارته فى القاهرة والأقاليم ، فأنشئت خمسة عشر مأمورية جديدة وزعت على جميع الأقاليم المصرية لتتولى تنفيذ اختصاصات بيت المال .

ثم شهدت أعوام ١٢٩٤ هـ/ ١٨٧٧ م ، و ١٣٠٨ هـ/ ١٨٩٠ م تطورات أخرى أنعكست على الهيكل التنظيمى لبيت مال مصر وفروعه بالأقاليم ، واستمر ذلك حتى صدر الأمر العالى بإلغاء أعمال ونشاطات بيت المال من مصر وذلك فى عام ١٣١٤ هـ/ ١٨٩٦ م ، حيث حلت الدولة ممثلة فى ديوانى الداخلية والمالية والنيابات العمومية والمجالس الحسبية ومصلحة أملاك الميرى محل بيت المال وفروعه بالأقاليم . وقد كانت إدارة بيت المال وفروعه بالأقاليم تعمل من خلال عدد كبير من الموظفين الذين كان على رأسهم أمين بيت المال ووكيله ، والمعاونون ، والباشكاتب وغيرهم من الموظفين الذين تولوا تنفيذ اختصاصات بيت المال من خلال عدد من الورش أو الأقلام التى كان من بينها ورشة الأصول والتركات والعقارات ، وورشة الحسابات ، وورشة الإيجارات ، وورشة التحريرات .

وارتبطت بأعمال بيت المال خلال القرن التاسع عشر ، بعض المصالح التى نشأت لمساندته فى تنفيذ وظائفه التى أنيطت به وسد بعض أوجه النقص فى اختصاصاته ، فكان إنشاء (صندوق الأيتام) فى عام ١٢٦٦ هـ/ ١٨٥٠ م والذى تولى تجميع وحفظ واستثمار أموال الأيتام والأرامل الذين كانت تضبط تركاتهم فى بيت المال وكذلك تنمية أموال من يحتاجون لذلك من جميع طوائف الشعب المختلفة آنذاك ، بالإضافة إلى تقديم القروض المالية للأفراد والحكومة المصرية ، وخاصة فى الفترات التى تعسرت فيها خزينة الدولة بسبب الديون الأجنبية على مصر .

وقد استمر (صندوق الأيتام) فى تأديه وظائفه التى أُنشئ من أجلها وذلك حتى عام ١٢٩٦ هـ/ ١٨٧٩ م ، حيث صدر قرار إلغائه وتصفية حساباته، ومن ثم تم تشكيل قومسيون – أو لجنة – عُرفت باسم (قومسيون تصفية صندوق الأيتام) .

أيضاً فقد أنشئت (المجالس الحسبية) فى مصر

عام ١٢٩٠ هـ/ ١٨٧٣ م بصفة هيئآت إدارية ذات نظام مصرى خالص لم ينقل عن النظم الأجنبية ، ولكنه ارتبط فى نشأته بالتكوين الاجتماعى لمصر ، حيث تولت المجالس الحسبية منذ إنشائها عدة مهام ووظائف كانت تتعلق بأمور الوصاية والقوامة والوكالة عن الورثة القصر ، وفاقدى الأهلية ، والغائبين .

وكانت المجالس الحسبية مقرها الرئيسى فى القاهرة ويمثله مجلس حسبى مصر ، ثم أنشئت بعد عام ١٢٩٠ هـ/ ١٨٧٣ م فروعاً شملت معظم مديريات ومحافظات الوجهين البحرى والقبلى . وفى عام ١٢٧٧ هـ/ ١٨٦٠ م صدر الأمر العالى بإلحاق بيت المال على ديوان محافظة مصر ، على أن تشرف إدارة بيت المال إدارياً على بعض المصالح الأخرى التى يمكن لاختصاصاتها أية علاقة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة باختصاصات بيت المال، وهذه المصالح هى **مصلحتا الدمغة وعوائد الزيوت ، وجمرك باب النصر ، وخيمة الروميلة بالقلعة** ، ولذلك فقد كان من الطبيعى أن تنفصل هذه المصالح عن إدارة بيت المال بعد وقت قصير ، حيث صدر قرار المجلس الخصوصى بفصل هذه المصالح فى عام ١٢٨٠ هـ/ ١٨٦٣ م .

كما ألحقت بإدارة بيت المال فى عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨ م إدارة أخرى كانت تتبع ديوان المالية ، وهى إدارة (**قلم المبايعة الميرى**) .

وقد اعتمد الباحث فى معظم بحثه على الوثائق المدونة فى سجلات الوحدة الأرشيفية لبيت المال ، معتمداً فى دراسته على استخدام (**المنهج الاسترادادى التاريخى**) الذى يعتمد على عمليتى التحليل والتركيب معاً ، عن طريق فحص وتحليل السجلات تحليلاً نقدياً يهدف إلى توضيح الأسباب والوقائع التى أدت إلى تدوين هذه السجلات ، ومن ثم استعادة وقائع الماضى وتركيبها وصياغتها فى شكلها التاريخى بالأسلوب العلمى ، مع الاعتماد على (**المنهج الوصفى**) كأحد المناهج العلمية الفرعية التى استخدمها الباحث .

وتعد هذه المجموعة الأرشيفية لبيت المال من المجموعات المتميزة ، لأنها تشتمل – بالإضافة إلى سجلات بيت المال – على مجموعات فرعية أخرى لعدد من المصالح والإدارات وهى صندوق الأيتام والمجلس الحسبى ، وقلم المبايعة الميرى ، ومصلحتا الدمغة وعوائد الزيوت ، وخيمة الروميلة بالقلعة ، وجمرك باب النصر ، وتعتبر هذه السجلات من المقومات التى تضفى أهمية خاصة للرسالة ، حيث قام الباحث من خلال دراستها بإلقاء الضوء على التنظيم الإدارى لكل منها مع توضيح الدور الذى لعبته كل من هذه الإدارات فى سياسات الحكومة المصرية خلال القرن ١٩ م .

وقد اشتملت هذه الرسالة على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وعدد من الملاحق على النحو التالى:

المقدمة ، وتناول فيها الباحث أهمية الموضوع، وسبب اختياره ، ومنهج البحث ، وتقسيم الموضوع ، والدراسات السابقة ، وأهم المصادر والمراجع .

الفصل الأول : بعنوان : (**التنظيم الإدارى لبيت المال وفروعه والمصالح التابعة له**) وفيه سبعة مباحث أولها عن نشأة بيت المال وفروعه بالأقاليم ،

وإدارة صندوق الأيتام والمجلس الحسبى ، والثانى عن مسميات هذه المصالح والإدارات ، والثالث عن المقار الإدارية التى شغلها كل من بيت المال بالقاهرة ، وفروعه بالأقاليم ، والمصالح التى تبعته .

أما المبحث الرابع فقد تناول المكونات الإدارية لبيت المال حيث رصد الباحث التطورات الإدارية والمالية التى شهدتها الإدارة الحكومية فى مصر فى القرن التاسع عشر ممثلة فى هذه الإدارات .

أما المبحث الخامس فقد تناول فيه الباحث اختصاصات جميع الموظفين والعاملين فى بيت المال ، أما المبحث السادس فقد تعرض لموضوع (النظم الإدارية العامة) حيث اشتمل على نظم الاتصال الإدارى بين المستويات الإدارية المختلفة ، ونظم الرقابة ، وتفويض السلطة المركزية واللامركزية فى الإدارة ، وذلك من خلال ما ورد بالوثائق وذلك فى محاولة للتعرف على تلك النظم ومدى تطورها فى مصر حتى الآن .

كما تعرض الباحث فى المبحث السابع من الفصل الأول لموضوع (إدارة الأفراد) ، وذلك من خلال مناقشة موضوعات مختلفة لإدارة الأفراد بمفهومها الحديث من خلال الوثائق والسجلات ، حيث تناول هذا المبحث أسس الاختيار والتعيين للموظفين ، والنقل والترفيه والرفت والانتداب ، والمخالفات والجزاءات ، وكذلك نظم الرعاية الصحية والتقاعد والمعاشات ، وقياس الروح المعنوية للموظفين العاملين فى إدارة بيت المال وفروعه والمصالح التابعة له .

أما **الفصل الثانى** فقد تناول موضوعات مختلفة اندرجت تحت عنوان (**حدود بيت المال والمصالح التابعة له**) ، حيث اشتمل المبحث الأول على الحدود الإدارية التى ركز فيها الباحث على تحديد العلاقات التى كانت قائمة بين بيت المال وغيره من المصالح والدواوين فقد قسم الباحث هذه العلاقات إلى علاقات تبعية وهى التى تضمنت علاقة بيت المال بالدواوين التى تبعها ، ثم علاقة الإشراف وهى العلاقة التى نشأت بين بيت المال والمصالح التى أشرف عليها ، ثم العلاقات العامة التى نشأت بين بيت المال والمصالح والدواوين الأخرى.

أما المبحث الثانى من الفصل الثانى فقد تناول (الحدود المالية) حيث عرض فيه الباحث للدور الاقتصادى والمالى الذى لعبه بيت المال وصندوق الأيتام والمجلس الحسبى ، مع إبراز التطورات التى طرأت على نظم بيت المال المالية خلال القرن ١٩ م.

أما المبحث الثالث وهو بعنوان (الحدود القانونية والتشريعية) فقد تناول فيه الباحث أهم اللوائح والقوانين والتشريعات المنظمة لإدارة بيت المال مع إبراز التعديلات والتطورات التى لحقت بهذه اللوائح والقوانين وفى المبحث الرابع والأخير تناول الباحث مناقشة عدد من الموضوعات الشرعية المتعلقة ببيت المال وصندوق الأيتام من خلال (الحدود الشرعية) .

أما (**الفصل الثالث**) وهو بعنوان (**تحليل نظم وإجراءات بيت المال وفروعه والمصالح التابعه له**) ، فقد أوضح الباحث فى بداية هذا الفصل أهمية الإجراءات الإدارية ، ومدى الاستفادة منها فى معرفة النظم الإدارية المعمول بها فى بيت المال وما تبعه من فروع ومصالح .

وقد تضمن هذا الفصل عدداً من الإجراءات الإدارية التى كان يتم تطبيقها فى كل من بيت المال وصندوق الأيتام والمجلس الحسبى ، ومن هذه الإجراءات على سبيل المثال : إجراءات بيع التركات، وإجراءات الإفراج عن التركات ، وإجراءات إيداع الأموال فى صندوق الأيتام ، وإجراءات المجلس الحسبى فى الوصاية والقوامة .

وقد عرض الباحث هذه الإجراءات من خلال خرائط التدفق الموضحة لخطوات كل إجراء إدارى من هذه الإجراءات ، معتمداً فى ذلك على أحدث ما صدر من المراجع فى موضوع تحليل النظم الإدارية ، وذلك فى محاولة من الباحث الربط بين الدراسة التاريخية المعتمدة كلية على الوثائق ، ودراسات تحليل النظم والحاسب الآلى الحديثة .

أما (**الفصل الرابع**) فقد تناول فيه الباحث (**الدراسة الأرشيفية للسجلات**) حيث ضمنه عدة موضوعات هى : تاريخ ومصير أقسام الوحدة الأرشيفية لبيت المال منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن ، وكذلك تطور نظم الحفظ والتقييم والفرز والإعدام للوثائق فى مصر ، ثم تناول موضوع الوصف والتعريف الأرشيفى للسجلات ، وذلك من خلال التطبيق العملى لقواعد الوصف الأرشيفى الحديثة على الوحدة الأرشيفية لبيت المال والمجموعات الفرعية التابعة له ، أيضاً فقد تضمن هذا الفصل دراسة عن الحالة المادية للسجلات ، حيث قام الباحث بتصميم نموذج فحص للمواد الأرشيفية مع تطبيقه عملياً على عدد من السجلات موضوع الدراسة من خلال أحد ملاحق الرسالة .

أما (**الفصل الخامس**) وهو بعنوان (**الدراسة الدبلوماتية للسجلات**) فقد تناول فيه الباحث الدراسة الخارجية والداخلية للسجلات ، حيث قسم الباحث الدراسة الخارجية لأربعة مراحل هى مرحلة تحديد الشكل والمواصفات للسجلات (الإخراج) ، ثم مرحلة إعداد وتجهيز وطباعة السجلات حيث تضمنت هذه المرحلة دراسة عن الورق ، وطباعة السجلات ، وتجليدها فى المطبعة ، ثم المرحلة الثالثة من الدراسة الخارجية وهى عن تجهيز وإعداد السجلات للقيد والتدوين وتضمنت هذه المرحلة ترقيم الوثائق والسجلات والغلاف الخارجى لها ، وإعداد واستخدامات صفحات العناوين ، ثم المرحلة الرابعة وهى المتعلقة (بالقيد والتدوين) وتشمل دراسة عدد الأقلام والحبر والخطوط التى دونت بها هذه السجلات .

أما **الدراسة الداخلية** فقد أعدها الباحث وضمنها أحد الجداول التى اشتملت على كل ما يتعلق باللغة والصياغة والأسلوب والنحو والصرف فى الوثائق المدونة بسجلات بيت المال .

وقد تضمنت هذه الفصول الخمسة على عدد (١١) جدولاً مختلفاً سواء كانت جداول نصية عن اختصاصات الموظفين الورش والأقلام ببيت المال ، أو جداول رقمية إحصائية ، وعدد (٣٨) شكلاً توضيحياً من هياكل تنظيمية ورسوم بيانية وخلافه ، وعدد (١٢) خريطة تدفق لتوضيح الإجراءات الإدارية الواردة فى الفصل الثالث من هذه الرسالة .

وأخيراً **خاتمة البحث** واشتملت على أهم

النتائج والتوصيات التى توصل إليها الباحث من خلال دراسة هذه السجلات .

وقد اشتملت هذه الدراسة أيضاً على عدد (١٦) **ملحقاً** تضمنت جداول عن الماهيات وإعداد الموظفين، وكشافات شارحة للمصطلحات الديوانية، وبيانات السجلات ، ونشر للوثائق ، ونماذج مصورة من الوثائق والأختام ، وفهرس تاريخى للأختام ، ودراسات وصفية عن الورق المستخدم ، وعن العلاقات المائية التجارية الواردة على أنواع الورق المختلفة مع تحقيقها .